التحول الهيكلي و الأداء الإنتاجي والتنافسي لقطاع الصناعات التحويلية العربية

بلقاسم العباس

التحول الهيكلي و الأداء الإنتاجي والتنافسي لقطاع الصناعات التحويلية العربية

بلقاسم العباس*

ملخص

تعالج هذه الورقة تقييم تحديات تدعيم تنافسية قطاع الصناعات التحويلية العربية في ظل تباطؤ التحول الهيكلي وتراجع الكفاءة الإنتاجية وتدهور البيئة التنافسية لمعظم الاقتصادات العربية. فباستخدام منهج شنري-سكوايرن لدراسة التحول الهيكلي تم تقدير معادلة انحدار لعينة من الدول للفترة 1980-2007 لدراسة التحول الهيكلي في قطاع الصناعة التحويلية في الدول العربية. وتبين النتائج أن أغلب الدول العربية لا زالت ذات اقتصادات أولية ولم تبلغ التحول الهيكلي عند مستوى دخلها لعام 2006، كما أن الدول التي بلغت هذا التحول وتعتبر اقتصادات متنوعة فإن قطاع الصناعات التحويلية فيها لا زال هشاً وكفاءته الإنتاجية متواضعة، الأمر الذي ينعكس على عدم قدرته على المنافسة في الأسواق الدولية ورفع قدرته على التصدير.

Structural Transformation, Productive Efficiency, and Competitiveness of Arab Manufacturing Sector

Belkacem Laabas

Abstract

This paper is concerned with the challenges of enhancing the competitive capacity of Arab manufacturing sector in the context of slow structural transformation, deteriorating productive efficiency, and re overall worscning of competitive environment for most of the Arab countries . Using the Chenery and Squiryn approach for the study of structural transformation, a regression equation over the period 1980-2007 is estimated for a large sample of countries. It turned out that most Arab economies are primary producers and did not achieve manufacturing transformation at their 2006 income level. However those countries which achieved the transformation have a manufacturing sector that is in its infancy and of small size. Econometric analysis showed that most Arab countries are suffering from low productive efficiency severely hindering their export capacity and competitiveness in international markets.

* عضو الهيئة العلمية في المعهد العربي للتخطيط.

المقدمة وطرح الإشكالية

تُواجه أغلب الدول العربية تحديات اقتصادية واجتماعية، تتمثل أساساً في صعوبة إدارة العملية التنموية بشكل سليم في ظل البيئة العالمية الجديدة ، المتمثلة في تراجع الحماية التجارية وانتهاج سبل تنمية ليبرالية تكرس انسحاب الدولة ما أمكن من التدخل المباشر في الحياة الاقتصادية ، وإعادة تركيز دورها على التنظيم والمراقبة والرعاية الاجتماعية . لكن برامج الإصلاحات العربية الهادفة إلى التحول نحو اقتصاد السوق تتقدم ببطء شديد نتيجة ارتفاع التكاليف الاجتماعية المرتبطة بالإصلاحات الليبرالية ، وفي ظل مؤسسات سيئة تحكمها التوازنات السياسية الناجمة عن إقتسام الريوع والمكاسب التجارية (أنظر تقرير البنك الدولي لعام 2003 الخاص بالتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول الاقتصاد السياسي للإصلاحات ص 117-121). وقد انعكس عن هذا الوضع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي[1] وارتفاع معدلات البطالة[2]، خاصة بطالة الشباب، وانتشار ظاهرة الفقر[3] في بعض الدول العربية. ويتوقع صناع القرار العرب أن هذه الإصلاحات ستؤدي حتما إلى تحسين مستويات «التنافسية الوطنية»، وذلك بغية تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مستدامة تستطيع توفير مناصب عمل دائمة للقوة العاملة المتدفقة بازدياد نحو سوق العمل[4]. ويشكل تطوير وتنمية قطاع الصناعات التحويلية وتوجيهه نحو نشاط التصدير النواة الأساسية لتعزيز تنافسية الاقتصادات العربية، وذلك لما يمتلكه هذا القطاع من مزايا قادرة على تحقيق التنمية وتسريع معدلات النمو الاقتصادي المستدامة، ومن خلالها محاربة الفقر والبطالة[5].

ولكن هل يمكن حصول تنمية وتحول هيكلي لقطاع الصناعات التحويلية في ظل احتدام المنافسة من الواردات الناجمة عن العولمة[6] وكذلك في ظل تخلي الدول عن سياسة صناعية واعية تشجع على التصدير وبالاعتماد فقط على قوى السوق في ظل إخفاقها وغياب طبقة من المستحدثين [7] القادرين على تحمل المخاطر وفي بيئة مؤسسية غير محفزة للاستثمار[8]. بالنظر إلى حجم إنتاج وصادرات الصناعات التحويلية العربية والتي لم تتعدى حجم إنتاج وصادرات دولة واحدة مثل الفلبين، وأيضا لا تتعدى 6% من إنتاج وصادرات الدول النامية ذات الدخل المتوسط (مؤشرات التنمية الدولية، البنك الدولي) فانه من الواضح أن تنمية وتنافسية الصناعات التحويلية العربية تواجه قصورا لم يستطع المنهج الإصلاحي الليبرالي الحديث المتمثل في توصيات توافق واشنطن، التي صاغها Williamson [9] حول فحوى سياسات الانتقال إلى اقتصاد السوق والتي تروج لها الدول المتقدمة ومؤسسات بريتون وودز أن تعالج قيودها الهيكلية.

بالرغم من أن نظريات التنمية و التجارة تؤكد على أفضلية التخصص وفق وفرة الموارد الطبيعية وكثافة عوامل الإنتاج[10] (أنظر على سبيل المثال Krueger، 1990)، تشير بعض الأدبيات الاقتصادية ومن أهمها Sacks and Warner (1997) إلى صعوبة تحقيق تنمية مستدامة وسريعة بالاعتماد على استغلال الموارد الأولية، سواء الاستخراجية أو الزراعية أو المتأتية من الهبات الطبيعية. حيث تمتاز الأخيرة بتراجع حدود تبادلها وارتفاع معدل تذبذب أسعارها، وكذلك ظهور ما يعرف «بلعنة الموارد» أو«المرض الهولندي»،

بحيث تؤدى إلى تحسن سعر الصرف الحقيقي وتراجع أهمية السلع القابلة للاتجار في التجارة الخارجية، وخلق حالة من التحيز ضد التصدير تكبح تنمية قطاع الصناعات التحويلية الموجه للتصدير. بالمقابل تمتاز السلع المصنعة، خاصة منها ذات المحتوى التقاني والمعرفي المرتفع بصلابة مرونتها السعرية والدخلية وقلة تذبذبها وارتفاع الطلب عليها بشكل مضطرد[11]،وبالتالي تساهم في تسريع وتائر النمو الاقتصادي. وتسعى الدول النامية إلى إحداث التنمية وتحسين رفاهية السكان عبر عملية التصنيع، وتطوير صناعة محلية سواء كانت موجهة لإحلال الواردات أو لترويج الصادرات. وبالرغم من الجدل المحتدم الدائر حول سبل تحقيق تنمية الصناعات التحويلية ورفع حصصها في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات، فإن هناك عدة عوامل موضوعية رجحت الكفة لصالح إستراتيجية ترويج الصادرات على حساب نموذج إحلال الواردات، وذلك لأسباب تتعلق بطبيعة إستراتيجية التصنيع بحد ذاتها وبالتطورات الاقتصادية والمالية على الصعيد العالمي، وتلك التطورات التي ضغطت نحو المزيد من اعتماد إستراتيجية ترويج الصادرات في ظل المزيد من الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية[12].

في البداية تبنت أغلب الدول النامية حديثة الاستقلال إستراتيجية إحلال الواردات، سعياً منها لبناء جهاز إنتاجي وطني، كفيل بإحداث التنمية وقادر على تحسين مستوى معيشة السكان وتقليل معدلات الفقر والبطالة، عبر توفير وظائف لأعداد السكان المتزايدة بمعدلات نمو مرتفعة وهيكل سكاني فتي. ونظراً لإخفاق الأسواق وغياب العمل الذاتي لقوى العرض والطلب، وكذلك غياب قطاع خاص صناعي وانعدام طبقة من المستحدثين القادرين على القيام بالتنمية الصناعية، اضطلعت الحكومات بهذه المهمة عبر تنمية القطاع العام، ووفرت حماية لهذه الصناعات الناشئة، فقد كانت في أغلب الحالات حماية مفرطة غير ضرورية وغير مبررة اقتصادياً، أدت في النهاية إلى ما يعرف «بإخفاق الحكومة « وانهيار نموذج إحلال الواردات، خاصة في دول أمريكا اللاتينية، بينما استطاعت الدول التي طبقت حماية ذكية وانتقائية الانتقال من إحلال الواردات إلى ترويج الصادرات و التحول إلى دول صناعية حديثة[13] .

أدى تطبيق نموذج إحلال الواردات في مرحلته الأولى إلى نمو سريع للدول النامية،خاصة في الدول التي طبقت حماية ذكية لصناعاتها الوطنية وهيأتها لخوض غمار المنافسة متى ما توفرت الشروط لذلك مثل دول جنوب شرق آسيا، أما الدول التي طبقت نظام الحماية الشامل، فإن النمو الذي عرفته في بداية الحقبة التنموية كان راجعاً أساساً إلى التوسع الأفقي في الاستثمارات العامة، والتي مولت أساساً باللجوء إلى الديون الخارجية والتمويل النقدي للموازنة. تشير بيانات نمو دخل الفرد خلال الفترة (1960-1980) أن النمو كان في الغالب جيداً، حيث نما دخل الفرد في الدول النامية بمعدل 3.79% سنوياً، وكان معدل نمو الدول المصدرة للنفط 4.33% سنوياً مقارنة بنمو دخل الدول المصدرة للسلع المصنعة 4.35% سنوياً. كما نمت الدول الصناعية الحديثة بمعدل 5.63% مع ملاحظة النمو القوي لمجموعة كوريا وهونج كونج وتايوان وسنغافورة بمعدل 6.53% سنوياً[14].

ومع تفاقم المشاكل الاقتصادية العالمية وتدهور البيئة الاقتصادية الناجمة عن اختلال آلية تخصيص الموارد نتيجة الحماية والدعم المفرط، وابتعاد الأسعار المحلية عن الأسعار الدولية، وتدهور معدلات

التضخم والموازنة وميزان المدفوعات، وانخفاض الطاقة الإنتاجية للصناعة، فقد شهدت أغلب الدول النامية التي طبقت نموذج إحلال الواردات أزمة نمو حادة منذ منتصف ثمانيات القرن الماضي. وزاد من انخفاض الفعالية سوء نوعية المؤسسات التي تدير عملية التنمية، حيث أن الحماية والإدارة غير الاقتصادية للموارد ولدت ريوعاً قوية أدت إلى زيادة نفوذ جماعات الضغط، ومقاومتها للإصلاح حفاظاً على مكاسبها المالية والتجارية. اضطرت العديد من الدول إلى تبني سياسات مؤسسات بريتون وودن المعروفة بتوافق واشنطن، وذلك إما لإعادة جدولة ديونها الخارجية أو للحصول على موارد مالية من صندوق النقد الدولي ومساعدات مالية من الدول المانحة للعون الإنمائي. ونصت هذه السياسات على إجراءات تثبيت اقتصادي للموازنة وميزان المدفوعات، عن طريق تعديل الأسعار، وخاصة سعر الصرف وأسعار الفائدة وأسعار السلع المدعومة، وكذلك نصت على إجراءات تعديل هيكلي من أهمها: تحرير وإلغاء القيود على التجارة الخارجية، وتنمية القطاع الخاص عبر تحويل الملكية له من القطاع العام. كما أن ضغوطات العولمة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية زادت من حدة سياسات التحرر الاقتصادي، سواء على نطاق التجارة الخارجية أو من خلال تقليل القيود التنظيمية جراء تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية، الذي من خلاله يتم إلغاء التمييز بين القطاعات الوطنية والشركات الأجنبية. وبالرغم من هذه الإصلاحات ، فإن عملية النمو لم تنطلق وتراجع النمو في الدول النامية إلى 1.83% خلال الفترة 2005-1985 وفي الدول الأقل نمواً إلى 0.96% سنوياً وإلى 1.21% في الدول المصدرة للنفط. أما الدول المصدرة للسلع المصنعة، فقد حافظت على نموها بمعدل 4.07% نتيجة قوة ا لنمو في الدول الصناعية الحديثة [15].

ونتيجة تماسك النمو في الدول المصدرة للسلع المصنعة، وفي ظل هذه البيئة الاقتصادية والمالية المنفتحة وقليلة القيود الحمائية، وتراجع مستويات الدعم الإنتاجي والاستهلاكي، فقد بدأت الحكومات تباعاً بتطبيق سياسات ترويج الصادرات من خلال تشجيع التصنيع في قطاعات تتجه نحو التصدير للأسواق الخارجية، رغبة منها في تقليل قيود ميزان المدفوعات والاستفادة من الطلب العالمي المتنامي، خاصة في قطاعات ديناميكية ذات مرونة طلب مرتفعة. ويبقى الجدل قائماً حول إمكانية السياسات الليبرالية لوحدها تحقيق النمو المنشود أم أن الدول النامية لا زالت تحتاج إلى سياسة صناعية واعية كالتي طبقتها دول جنوب شرق آسيا حتى تتمكن من تسريع معدلات النمو الاقتصادي.

وقد تحتم على الدول إتباع سياسات اقتصادية ومالية متناسقة في توجهها مع إستراتيجية ترويج الصادرات، وذلك من خلال القضاء على التحيز ضد التصدير بتعديل الأسعار خاصة سعر الصرف، وتخفيضه بشكل معتبر من أجل لرفع ربحية قطاع التصدير وتحسين تنافسية المنتجات في الأسواق الدولية[16]. كما شجعت العديد من الدول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك للحصول على الموارد المالية اللازمة للاستثمار وعلى الأسواق والتقانة ورأس المال البشري. وقامت هذه الدول بتقديم فرص استثمارية جيدة للشركات المتعددة الجنسية، لإتمام إعادة هيكلة صناعتها من خلال نقلها إلى المناطق المتدنية التكاليف قليلة القيود التنظيمية، خاصة الصناعات كثيفة العمالة والصناعات الملوثة للبيئة. واستفادت الشركات المتعددة الجنسية من عروض الخصخصة والمساهمة في رؤوس الأموال العامة، والاندماج والاستحواذ عوض القيام

باستثمارات جديدة[17]. كما تقوم الدول بتنفيذ سياسات أخرى متعددة تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال والاستثمار التي تمتد من تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي إلى الإصلاح المالي والانفتاح التجاري، وسياسات تطوير الموارد البشرية، وتحسين الأداء المؤسسي لتقليل تكاليف القيام بالعمل، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار أكثر في الصناعات التصديرية .

وقد أثبتت التجربة الأخيرة أن عملية استقطاب رأس المال الأجنبي وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار، عملية معقدة وبطيئة، وتشتد فيها المنافسة ما بين الدول، بالإضافة إلى المخاطر العديدة التي تولدها عملية التنمية المبنية على التوجه الخارجي. فالاستثمار الأجنبي يتوجه فقط نحو المناطق التي تحقق له أكبر عائد، وهو مفرط الحساسية نحو تقييم المخاطر الاقتصادية والسياسية. كما أن إجراء إصلاحات مؤسسية قد لا ينجم عنها حتماً تدفق استثمار أجنبي مباشر إذا لم يتوفر العائد المجزي لهذه الاستثمارات. وربما تكون الدول التي بنت إستراتيجية التوجه الخارجي بالاعتماد على القطاعات والصناعات المحلية قد حققت معدلات تنمية أعلى من تلك التي أفرطت في اعتمادها على الاستثمار الأجنبي المباشر[18].

ومع تزايد الاهتمام بالتوجه التنموي الخارجي والاعتماد على الصادرات كمحرك للنمو، فقد توفرت العديد من المؤشرات سواء البسيطة أو المركبة، التي تحاول قياس مدى تنافسية الاقتصادات الوطنية في توفير بيئة جاذبة مشجعة للاستثمار والنمو. وتقسم هذه البيئة إلى داخلية وخارجية. يقصد بالأخيرة كل المؤسسات والهياكل والسياسات التي تتأثر بها المؤسسة في أداء مهامها الإنتاجية والتصديرية، مثل البيئة الاقتصادية الكلية، وجودة المؤسسات، ومستويات التدخل الحكومي في الاقتصاد، وبنية التجارة الخارجية. وتستخدم مؤشرات التنافسية المركبة لتقييم هذه البيئة الخارجية، ومن أهمها مؤشرات التنافسية العالمية أو الإقليمية، التي ترتب أداء الدول حسب العديد من المتغيرات التي يعتقد أنها تعكس نوعية البيئة الاقتصادية. كما تتوفر العديد من المؤشرات التي تقيس أداء الدول في عدة ميادين لها صلة بنوعية البيئة الاقتصادية، مثل مؤشرات الحرية الاقتصادية، ومؤشرات البيئة المؤسسية وتكاليف الأعمال . كما تم تطوير مؤشرات عديدة تعتمد على تحليل التجارة الخارجية، لقياس تنافسية صادرات الصناعات وديناميكيتها. يقدم تقرير التنافسية العربي الذي يصدره المعهد العربي للتخطيط تقييما دوريا لمدى حدة هذه القيود مقارنة بمجموعة من دول المقارنة.

تركز هذه الورقة على تقييم البيئة الداخلية للمؤسسة الصناعية، التي تتعلق مباشرة بعملية الإنتاج والتصدير، وتقيس جودة هذه البيئة بمدى تحكم المؤسسة بالعملية الإنتاجية، من خلال تخفيض التكاليف ورفع الإنتاجية واستخدام الموارد المتاحة بصفة عقلانية وبمدى تأثيرها على التوجه نحو التصدير. ونظراً لنقص البيانات التفصيلية عن قطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية، ولكون تنافسية الصناعة تتم في الأسواق الدولية، فقد تم تجميع قاعدة بيانات لـ 129 دولة للفترة 1981-2003 من بينها عينة من الدول العربية، لتقييم حدود إمكانات الإنتاج القصوى العالمية[19] التي يتم من خلالها حساب معدلات فعالية الإنتاج، بالإضافة إلى حساب معدلات الأجور والإنتاجي وحجم المؤسسة، وكذلك مستوى تنمية الصناعات التحويلية

في الاقتصاد والتي تحدد كلها مقومات تنافسية قطاع الصناعات التحويلية في الأسواق الدولية، وذلك عبر تحديد العلاقة الهيكلية لهذه المؤشرات والتوجه نحو التصدير. ومع الأخذ بعين الاعتبار تراجع القيود الحمائية على قطاع الصناعات التحويلية وصعوبة دعم القطاع مباشرة في ظل القيود التي تفرضها منظمة التجارة العالمية، فان تنمية هذا القطاع وتنافسيته تعتمد أساسا على قدرته على تحمل المنافسة من خلال الفاعلية والإنتاجية المرتفعة.

تنمية وتحول القطاع الصناعي العربي

من الصعب جداً تقييم الأداء التنافسي في قطاع الصناعات التحويلية دون التطرق إلى مدى تنمية هذا القطاع والمستوى التصنيعي الذي وصل إليه. فبغض النظر عن جودة البيئة التنافسية، إلا أن المؤسسات لا تستطيع خوض غمار التجارة الخارجية والتصدير دون توفر الإنتاج، حيث أن الدول تحتاج في الأساس إلى سياسة صناعية تهدف إلى توسيع القاعدة الإنتاجية، كشرط أساسي ومسبق لخوض غمار التنافس في الأسواق الدولية. وعلى هذا الأساس، فإنه يجب في البداية تقييم عملية التحول الهيكلي الصناعي العربي، وقياس مستوى هذا التحول، واعتبار أن الدول التي لم تبلغ المستوى "المعياري" سيكون من الصعب عليها تطبيق سياسات تنافسية، ويتوجب عليها تطبيق سياسة صناعية لإحداث التحول الهيكلي أولاً.

في سلسلة من الدراسات مولها البنك الدول حول التحول الهيكلي، فقد توصل كل من Chenery and Syrquin (1975) و Syrquin (1988)، Syrquin and Chenery (1989) إلى أن أهمية القطاع الصناعي التحويلي في الاقتصاد تزداد مع ارتفاع الدخل، وهي تعتبر من أهم المؤشرات الهيكلية للتنمية. وقد بنيت دراسة أنماط التحول الهيكلي على تقدير معادلة إنحدار خطي لنسب الإنتاج والتشغيل القطاعي ومكونات الطلب النهائي والتجارة الخارجية، وتم تعريف التحول الهيكلي على أنه التغير في هذه النسب الناجم عن ارتفاع دخل الفرد وحجم السكان، وتم افتراض دالة نصف لوغارتمية لتمثيل نمط لوجيستي لتطور هذه النسب.

$$x_{it} = \alpha + \alpha_i + \beta_1 Ln(y_{it}) + \beta_2 (\ln(y_{it}))^2 + \gamma_1 Ln(N_{it}) + \gamma_2 + (\ln(N_{it}))^2 + \delta F_{it} + \mu_t + \varepsilon_{it} (1)$$

حيث تمثل x_{it} نسبة الإنتاج أو الطلب النهائي من الناتج المحلي الإجمالي، وهو في هذه الحالة نسبة إنتاج قطاع الصناعات التحويلية من الناتج المحلى الإجمالي للدولة i في الفترة t ، وتمثل y مستوى دخل الفرد وN عدد السكان وF حجم التدفقات المالية الخارجية. وتعتبر الدولة منجزة للتحول الهيكلي إذا ما كانت القيمة المتوقعة من المعادلة $\hat{x}$ أعلى من القيمة الفعلية عند مستوى معين من الدخل. واعتبر Chenery and Syrquin أن حجم الاقتصاد يكون كبيرا (L) عندما يفوق عدد السكان 10 ملايين نسمة، وهو متوسط سكان عينة الدول المدرجة في التقدير. كما أن هبة الموارد والتوجه التجاري يحدد سرعة وطبيعة

هذا التحول. اعتبرت الدولة ذات توجه داخلي (خارجي) إذا كانت نسبة الصادرات المتوقعة من الناتج عند مستوى الدخل أقل (أعلى) من النسبة التي وصلتها الدولة عند نفس المستوى من التنمية. وتعتبر الدولة ذات توجه أولي إذا ما كان مؤشر التوجه التجاري (TO) أكبر من 0.1 ومؤشر التوجه الإنتاجي (PO) أكبر من 0.07 وكذلك مستوى صادرات أعلى من المستوى الطبيعي. وقد تم حساب التوجه التجاري والإنتاجي بناءا على المعادلات التالية:

$$TO = [(E_p - E_m)E - (\hat{E}_p - \hat{E}_m)/\hat{E}]$$

$$PO = (V_p - V_m) - (\hat{V}_p - \hat{V}_m)$$

حيث تشير V و E إلى إنتاج وصادرات القطاع الأولى p و m إلى إنتاج وصادرات القطاع التحويلي. وتعتبر الدولة في مرحلة إحلال الواردات إذا ما كان للصادرات توجه أولي (TO>0.1) وجهاز إنتاجي غير أولي (PO<0.07) ومستوى صادرات أقل من 0.75 من المستوى الطبيعي المقدر من المعادلة أعلاه. وبالمقابل تعتبر الدولة ذات تنمية متوازنة إذا كان $-0.1 \le TO \le 0.1$ و $-0.07 \le PO \le 0.7$ وفي حالة تخصص صناعي إذا كان المؤشران أقل من الحدود الدنيا.

وحسب المؤلفين، فإن سرعة هذا التحول تتحكم فيها عوامل هيكلية، مثل حجم الاقتصاد ومدى هبة الموارد الأولية، بالإضافة إلى السياسات التجارية التي تحدد كلها طبيعة وسرعة التصنيع ذو التوجه الداخلي أو الخارجي. فالدول الكبيرة التي لا تتوفر لها موارد طبيعية معتبرة، تتجه في المراحل الأولى من التنمية إلى تطوير صناعة إحلال الواردات قبل التوجه نحو التصدير في المراحل المتقدمة من التنمية. كما أن الدول الصغيرة التي لا تتوفر لها الموارد، تتجه نحو التصنيع للتصدير خاصة إذا ما توفرت لها رؤوس الأموال في شكل مساعدات تنمية أو قروض ميسرة بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر. أما الدول ذات الموارد الأولية، فإنها تتبع إستراتيجية تأجيل التصنيع، وتهيمن الموارد الأولية على صادراتها لفترة طويلة، بالرغم من ارتفاع دخلها بشكل معتبر.

إن الدول العربية هي مجموعة غير متجانسة من حيث هبة الموارد، وكذلك من حيث الحجم، ومن جهة التوجه التجاري. وعليه فإن عملية التصنيع وسرعة التحول الاقتصادي ستختلف من مجموعة إلى أخرى. وبإعادة حسابات Chenery and Syrquin على قاعدة بيانات أوسع ضمنت 187 دولة على امتداد الفترة 1960-2006 فقد أمكن تصنيف الدول العربية كما هو وارد في الجدول رقم (1) . وحسب معيار حجم السكان الذي تبناه Chenery and Squire فإن مصر والجزائر والمغرب والعراق والسعودية والسودان واليمن وتونس تصنف دولاً كبيرة خلال مرحلة تحولها، أما باقي الدول العربية فإنها تعتبر دولاً صغيرة. كما أن أغلب الدول العربية تعتبر منفتحة ما عدا لبنان والمغرب وسوريا، التي لها مستوى تجارة أقل من ذلك المتوقع سيادته عند مستوى دخلها. وبالمقابل فإن أغلب الدول العربية تعتبر دولاً أولية أي أن صادراتها من الموارد الأولية الزراعية والاستخراجية لا زالت أعلى من تلك المتوقع لها عند مستوى دخلها بالمقارنة مع مستويات الدول الأخرى، ولا زالت في مرحلة الاعتماد على استغلال الموارد الطبيعية الأولية. ويستثنى من هذه الدول كل من الأردن

ولبنان والمغرب وتونس والتي تعتبر دول غير أولية ووصلت إلى مرحلة التحول الصناعي. ويعتبر تصنيف الدول العربية متسقا مع التصنيفات الأخرى المتداولة، خاصة تلك التي طورها منتدى البحوث الاقتصادية، حيث أنه يعتبر كلاً من مصر وسوريا دولا ذات اقتصادات متنوعة بينما صنفت هنا كدول أولية وهذا راجع أساسا إلى المنهجية المعتمدة في التصنيف، بالإضافة إلى أن الدولتين تنتجا وتصدرا النفط والغاز والمنتجات الزراعية، مما أثر على توجهها التجاري ومستوى الهبات من الموارد الطبيعية.مثلا وصل متوسط نسبة الصادرات الأولية من الناتج المحلي الإجمالي في مصر للفترة (1960-2006) 7.4 % و 16.8% في سوريا، مقابل 2.5% و 2.1% للصادرات المصنعة في الدولتين خلال نفس الفترة.

جدول رقم (1): التوجه التجاري وإستراتيجية التصنيع في الدول العربية للفترة (1960 - 2006)

الدولة	الناتج للفرد(PPP Dollars)سنة 2006	السكان (مليون نسمة) 2006	حجم الاقتصاد (L كبير وS صغير)	مؤشر التوجه التجاري (TO)	طبيعة التوجه التجاري	مؤشر التوجه الانتاجي (VO)	طبيعة التوجه الإنتاجي	الانفتاح[20]	نسبة الصادرات السلعية الفعلية الى الصادرات الطبيعية	إستراتيجية التصنيع
الجزائر	6375	33.35	L	0.61	P	0.26	P	1	1.22	LP
مصر	4031	75.39	L	0.41	P	0.09	P	1	1.18	LP
الأردن	5175	5.58	S	0.29	M	0.007	M	1	1.16	SM
الكويت	23416	2.5	S	0.41	P	0.31	P	1	1.08	SP
لبنان	4876	4.05	S	0.12	P	0.05	P	0	0.32	SM
المغرب	4346	30.49	L	-0.12	M	0.01	P	0	0.97	LM
عُمان	13886	2.5	S	0.48	P	0.36	P	1	1.10	SP
السعودية	14768	23.11	L	0.70	P	0.35	P	1	1.38	LP
سوريا	3496	19.49	L	0.52	P	0.12	P	0	0.86	LP
تونس	7758	10.13	L	-0.28	M	-0.024	M	1	1.02	LM
الإمارات	22698	3.48	S	0.54	P	0.265	P	1	1.54	SP
اليمن	857	21.63	L	0.64	P	0.134	P	1	1.54	SP

المصدر: تم حساب المؤشرات من قبل المؤلف اعتماداً على بيانات من البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية.

تشير نتائج الجدول رقم (2) إلى أن أغلب الدول العربية لم تكمل عملية التحول الاقتصادي في مجال إنتاج وتصدير الصناعات التحويلية التي تعتبر من أهم مؤشرات التحول الاقتصادي على الإطلاق. فالدول العربية منخفضة الدخل (اليمن، موريتانيا، السودان) التي لا يتعدى دخل الفرد فيها 500 دولار بأسعار عام 2000 لا زالت في مرحلة الاقتصاد الأولي، حيث أن مستويات التصنيع فيها أقل من ما هو متوقع من

التجربة العالمية والتي تم استنباطها من معادلة انحدار باستخدام نموذج شنري–سكواير. وقد وصل متوسط حصة إنتاج الصناعات التحويلية في هذه الدول الثلاث 5.4% مقابل نسبة متوقعة 13% عند مستوى دخل هذه الدول . كما أن نصيب صادرات السلع المصنعة من الناتج منخفض في هذه الدول وهو في حدود 2% مقابل 10% مستوى متوسط وصلته الدول الأخرى عند نفس مستوى الدخل. أما الدول النفطية، فإن الجزائر تتميز عن دول الخليج العربية بانخفاض مستوى دخلها، وذلك للانخفاض النسبي لإنتاج النفط والغاز وكذلك لارتفاع حجم السكان وتراجع التصنيع فيها منذ منتصف ثمانيات القرن الماضي، ولذلك تعتبر الجزائر دولة أولية بالدرجة الأولى، حيث أن حصة الصناعات التحويلية هي ربع ما هو متوقع عند مستوى الدخل الذي بلغته، كما أن حصة الصادرات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة جداً، وبلغت في سنة 2005 حوالي 0.3% مقابل 14% في المتوسط عند مستوى الدخل المتوقع. ولا يختلف الوضع في كل من البحرين والكويت وقطر عنه في الجزائر، حيث أن هذه الدول النفطية تركز في تنميتها على القطاع الأولي واستغلال الموارد الطبيعية بالدرجة الأولى. أما بالنسبة لمصر، فان التحول الصناعي فيها قد تقدم بشكل ملحوظ ، حيث أشرفت على بلوغ نقطة التحول الهيكلي الصناعي ، بالمقابل فإنه يلاحظ انخفاض نسبة الصادرات من السلع المصنعة مقارنة بالمستوى المعياري، كما أن مؤشر توجه الإنتاج يدل على توجه نحو نموذج إحلال الواردات.

وقد حققت عمان تقدماً ملحوظاً، حيث ارتفعت فيها حصة الصناعات التحويلية للناتج إلى 8.4% وحصة الصادرات من الصناعات التحويلية إلى 6.4% وهو أداء يفوق مستوى كل من الكويت وقطر، وذلك لأن عمان لا تمتلك الموارد الطبيعية وخاصة النفط والغاز بنفس مستوى هاتين الدولتين. واستطاعت السعودية والإمارات تحقيق مستويات تحول صناعي أعلى من مستويات الدول الأولية، حيث ارتفعت حصة الصناعات التحويلية من الناتج في الإمارات إلى 14% بينما وصل هذا المستوى في السعودية إلى 10%. أما حصة الصادرات من السلع المصنعة نسبة إلى الناتج فقد وصلت إلى 16% في الإمارات و5.5% في السعودية. وبناء على هذه المؤشرات، فإن تطوير القدرة التنافسية في الدول العربية يحتم عليها تبني إستراتيجية صناعية تنقلها من التوجه الأولي إلى التوجه الصناعي التحويلي، خاصة في الدول العربية النفطية والدول ذات الدخل المتدني. وبدون هذا التحول المطلوب، فإن الحديث على تدعيم القدرة التنافسية بواسطة السياسات والمؤسسات قد لا تكون ملائمة.

أما الدول العربية التي لا تعتمد على استغلال الموارد الطبيعية بشكل واسع، وهي مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، وتونس، وهي كلها دول ذات دخل متوسط ويطلق عليها ما يعرف بالاقتصادات المتنوعة، فقد حققت مستوى تصنيع أعلى من الدول منخفضة الدخل والدول النفطية. وتميزت في هذه المجموعة كل من تونس والأردن باعتبارهما قد أكملتا التحول الهيكلي وتمكنتا من تطوير صناعة تصديرية، حيث بلغت نسبة الصادرات من السلع التحويلية للناتج في كل من تونس والأردن 26.7% و24% على التوالي ، وهي أعلى من النسبة المتوقعة عند نفس مستوى الدخل، أما المغرب ومصر فقد اقتربا من التحول الهيكلي حيث أن نسبة الإنتاج التحويلي للناتج الإجمالي وصل إلى 16% بينما النسبة المتوقعة هي 18%. لكن الملاحظ أن القطاع

الصناعي في مصر هو بالأساس موجه نحو السوق الداخلية، حيث بلغت نسبة صادرات الصناعات التحويلية للناتج 3%، بينما وصلت في المغرب 14% وهي أعلى من المستوى المتوقع عند مستوى الدخل الذي وصلت إليه هذه الدولة، أما لبنان فإن دخلها هو الأعلى ضمن فئة الدول غير الأولية، فقد وصل متوسط دخل الفرد إلى 5100 دولار بأسعار عام 2000، وارتفعت حصة الصناعات التحويلية للناتج إلى 13.5% ووصلت نسبة صادرات هذه السلع للناتج إلى 7%.

جدول رقم (2): التحول الهيكلي العربي في إنتاج وتصدير الصناعات التحويلية للفترة (2006-2005)

الدولة	مستوى الدخل (دولار امريكي) بأسعار سنة 2000	حصة الصناعات التحويلية من الناتج (%)	حصة الصناعات التحويلية المتوقعة من الناتج	حصة الصادرات التحويلية من الناتج المحلي	حصة الصادرات المتوقعة عند مستوى الدخل
الجزائر	2100	5.6	19.6	0.4	14.4
البحرين	14500	1.95	20.6	5.2	21.2
مصر	1600	17.0	19.0	2.5	13.4
الأردن	2100	20.7	19.6	24.3	14.3
الكويت	18800	2.3	20.4	3.2	22.3
لبنان	5100	13.6	21.1	7.2	17.3
ليبيا	6900	1.1	21.2	-	18.6
موريتانيا	429	5.048	13.0	-	9.78
المغرب	1358	16.6	18.8	14.1	13.4
عمان	8961	8.4	21.2	6.5	19.5
السعودية	9500	10.1	21.2	5.5	19.9
سوريا	1200	7.2	17.4	3.4	12.2
السودان	460	6.6	13	0.05	9.8
تونس	2400	17.5	20.1	26.7	15.0
الإمارات	22975	14	20.2	16.7	23.0
اليمن	500	4.7	14.2	2.5	10.3

المصدر: تم احتساب المؤشرات من قبل المؤلف اعتماداً على بيانات من البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية.

جدول رقم (3): مؤشرات تنمية قطاع الصناعات التحويلية العربية، متوسط للفترة (2000-2005)

الدولة	قيمة الصادرات التحويلية (مليار دولار)	القيمة المضافة التحويلية	حصة الناتج التحويلي من إنتاج الدول النامية متوسطة الدخل	حصة الصادرات التحويلية من صادرات الدول ذات الدخل المتوسط	نسبة صادرات السلع التحويلية إلى ناتج الصناعات التحويلية	معدل نمو إنتاج الصناعات التحويلية	نسبة إنتاج الصناعات التحويلية من الناتج	نسبة الصادرات التحويلية من الصادرات السلعية	حصة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات السلعية	صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)
الجزائر	0.6	4.5	0.3	0.3	12.9	2.2	7.1	2.2	97.2	48.7
البحرين	0.6	1.6	0.1	0.1	39.8			9.0	74.5	11.7
مصر	2.1	16.3	1.1	1.1	12.7	4.4	18.0	30.4	44.4	27.2
الأردن	2.3	1.8	0.1	0.1	128.3	10.2	17.7	68.5	0.3	6.6
الكويت	1.0	2.3	0.2	0.2	45.3	1.2	2.6	5.9	93.4	51.7
لبنان	0.98	2.68	0.2	0.2	36.8	2.2	13.2	69.9	0.3	4.6
موريتانيا	0.0	0.1	0.0	0.0		-4.3	6.5			0.7
المغرب	6.2	8.1	0.6	0.6	77.0	3.5	17.1	66.6	2.6	18.7
عُمان	1.1	1.6	0.1	0.1	70.6	16.6	7.6	9.3	85.6	19.5
قطر	1.4	3.5	0.2	0.2	41.1			8.4	89.8	29.0
السعودية	10.3	25.5	1.8	1.8	40.3	5.7	9.9	8.9	89.8	192.1
السودان	0.0	1.6	0.1	0.1	2.3	10.5	7.3	1.9	76.7	5.0
سوريا	0.0	2.1	0.1	0.1	0.0	16.1	8.0	12.2	67.6	11.7
تونس	6.2	4.6	0.3	0.3	135.2	3.9	17.8	78.8	10.3	13.8
الإمارات	1.4	12.2	0.8	0.8	11.9	12.2	13.6	3.0	92.8	122.4
اليمن	0.1	0.5	0.0	0.0	12.2	11.9	5.1	1.3	93.9	3.9
الدول العربية	34.5	89.3	6.2	6.2	38.6	5.8	10.2	25.1	61.3	567.1
الدول العربية ذات الاقتصادات الأولية النفطية	16.6	51.2	3.6	3.6	37.4	7.6	8.1	6.7	89.0	475.0
الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة	17.8	35.6	2.5	2.5	65.0	6.7	15.3	54.4	20.9	82.5
الدول العربية ذات الاقتصادات الأولية منخفضة الدخل	0.1	2.2	0.2	0.2	7.3	6.0	6.3	1.6	85.3	9.6
دول العالم	6287.1	6240.0	0.1		100.8	3.2	18.2	75.4	9.8	12957.3
دول جنوب الصحراء	31.89	57.3			55.6	3.7	13.9	32.7	36.2	224.2
الدول ذات الدخل المتوسط	1238.43	1440.8			86.0	6.8	21.2	63.0	18.4	3196.2

المصدر: احتسبت المؤشرات من قبل المؤلف اعتماداً على بيانات من البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية.

وصل متوسط إنتاج الصناعات التحويلية للناتج المحلي الإجمالي في دول جنوب الصحراء حوالي 14% للفترة ما بين 2000-2005 ، و وصلت نسبة صادرات السلع المصنعة لإجمالي الصادرات السلعية حوالي 33% في هذه المنطقة (جدول رقم 3)، وهذا أداء لم تصله بعد العديد من الدول العربية خاصة الدول النفطية مثل الجزائر والعراق والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات، هذا على الرغم من أن دخل هذه الدول يفوق دخل دول جنوب الصحراء عدة مرات. إن الدول النفطية تحتاج إلى تسريع التحول الاقتصادي نحو إنتاج وتصدير أكثر للسلع المصنعة ليس لحاجتها الملحة لكسر قيد الموارد حيث انها حققت حتى الآن مستويات تنمية ورفاهية أعلى من تلك التي حققتها الدول العربية غير النفطية، بل لحاجتها لاستدامة هذه التنمية مستقبلاً وتقليل حدة تقلبات الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن التقلبات الحادة في السوق النفطية وتوفير فرص عمل إنتاجية لقوة عمل سريعة النمو. أما الدول العربية منخفضة الدخل، فيتوجب عليها تحقيق تحول هيكلي في بنية إنتاجها لصالح الصناعات التحويلية، وذلك لزيادة دخلها بشكل جيد، حيث أن الانتقال مثلاً إلى ضعف مستواها الحالي من نسبة الصناعات التحويلية إلى الناتج سيرفع دخل الفرد بشكل معتبر.

لقد وصلت الدول العربية ذات الاقتصاد المتنوع إلى مراحل متفاوتة من التطور الصناعي، حيث لا زالت مصر تعتبر دولة لم تنتقل بعد إلى مصاف الدول الصناعية على الرغم من ارتفاع حصة الصناعات التحويلية من الناتج إلى مستوى يقارب المستوى المعياري، وذلك لأن حصة صادرات الصناعات التحويلية للناتج منخفضة جداً . أما الأردن فقد تمكنت من بلوغ مرحلة متطورة في إستراتيجية إحلال الواردات مثلها مثل لبنان، وإن كانت هذه الأخيرة بدرجة أقل، أما المغرب وتونس فقد تطورتا إلى مرحلة شبه صناعية. وبالرغم من التطور الصناعي الذي وصلته الدول غير النفطية ذات الاقتصادات المتنوعة، إلا أن حجم الصناعات التحويلية فيها صغير جداً ولا يشكل في إجماله سوى 2.5% من إنتاج و صادرات الدول النامية ذات الدخل المتوسط. فمثلاً بلغ متوسط القيم المضافة للصناعات التحويلية للفترة ما بين سنة 2000 و 2006 لإجمالي الدول العربية حوالي 89.3 مليار دولار، ولا تتعدى صادرات السلع المصنعة لإجمالي الدول العربية 34.5 مليار دولار وهي على التوالي أقل من 7% من إنتاج وتصدير الدول النامية ذات الدخل المتوسط. ومن المفارقات أن الدول ذات الاقتصادات المتنوعة لا يمثل إنتاجها من السلع المصنعة سوى 23% من إجمالي الإنتاج الصناعي التحويلي العربي، وذلك لأن الدول النفطية (السعودية والإمارات) تمكنتا من بناء جهاز إنتاجي يفوق مجمل إنتاج الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة. كما أن الدول العربية المصنفة كاقتصادات متنوعة والتي وصلت مستوى تصنيع نسبي أفضل من الدول النفطية بلغت صادراتها من السلع المصنعة سوى 17.8 مليار دولار مقارنة بـ 16 مليار دولار للدول النفطية، وذلك لأن مجهودها التصديري أعلى من الدول النفطية، أما الدول العربية الأولية غير النفطية، فإن نسبة إنتاجها من الصناعات التحويلية والمصدر قليل جداً بمقارنة المجموعتين. وعليه فإن الدول العربية غير الأولية لا يمكن لها رفع مستويات تنميتها بشكل ملموس إلا إذا عمقت تنميتها الصناعية بشكل يسمح برفع دخلها القومي من خلال المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع.

تنافسية الصناعات التحويلية العربية

هناك جدل واسع حول ما يعنى بمفهوم التنافسية الوطنية وماهية المؤشرات التي تقيسها. فتقارير التنافسية الدولية و الإقليمية مثل تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي و تقرير التنافسية العربية الذي يصدره المعهد العربي للتخطيط تستند إلى مفهوم للتنافسية يحاول تلخيص البيئة الاقتصادية والمالية و المؤسسية، التي تسهل العمليات الإنتاجية للمؤسسات بما يرفع النمو ورفاهية المجتمع. وتستخدم العديد من المؤشرات الجزئية والمركبة التي تعكس جودة هذه البيئة من خلال ترتيب الدول وفق أدائها في هذه المؤشرات. كما طورت عدة مؤشرات متعلقة بالتدفقات التجارية وحجم تجارة القطاع في الأسواق الدولية، وتعكس ديناميكية الصادرات السلعية، وتعطي صورة عن مدى تنافسية هذه السلع في الأسواق الدولية ومن أهمها حصة السوق، ومصادر نمو الصادرات من السلع التحويلية، وضعية السلع المصنعة المصدرة وعلاقتها بالنمو العالمي لهذه السلع والمحتوى التقاني، ونسب التجارة في نفس القطاع و معدلات التركز ونسب التجارة البينية ومؤشرات توافق الصادرات، وهي كلها مؤشرات مهمة تعكس مدى تطور الجهاز الإنتاجي ومدى تفاعله مع الأسواق التصديرية العالمية. أنظر (2000) Hoeckmen and Zerouk و تقرير التنافسية العربية (2003) و كذلك الإمام و (1997) Yeats, A.J and Ng, F و Havrylyshyn, and Kenzel (1996) Yeats, A (2000) لتحليل التنافسية العربية المبني على مؤشرات التجارة الخارجية. بالمقابل فإنه يمكن تقييم تنافسية الصناعات التحويلية في الأسواق الدولية بدراسة البيئة الداخلية المباشرة، التي تتحكم فيها المؤسسة لتحقيق التفوق في الأسواق الدولية وهي متغيرات التكلفة، والإنتاجية والفعالية و الحجم، دون إغفال تأثير جودة البيئة الخارجية على هذه المتغيرات. ومن الصعب جدا لقطاع الصناعات التحويلية العربية بناء وضع تنافسي في الأسواق الدولية، في ظل تراجع الدعم المباشر و الحماية الجمركية، بالإضافة إلى هشاشة التحول الهيكلي الصناعي، إلا إذا تمكن من امتلاك فعالية إنتاجية مرتفعة مقارنة بمنافسيه وتحكم جيد في التكلفة الإنتاجية.

تشكل تكلفة الإنتاج ومدى التحكم فيها إحدى دعائم التنافسية السعرية في الأسواق الدولية. وبالرغم من أن عوامل التكلفة متعددة، إلا أن تكلفة العمالة تعتبر من أهم العوامل الأساسية في تحديد التكلفة وخاصة في مجال الصناعات التحويلية التجميعية كثيفة العمالة. كما أن عوامل التكلفة الأخرى مثل الضرائب وأسعار المواد الأولية والتكاليف الإدارية وتكاليف العقار وأسعار الفائدة وأسعار الصرف تلعب كلها دوراً حاسماً في تحديد التكلفة النسبية للمنتجات في الأسواق الأولية. عموماً لا تتوفر بيانات جيدة ومحدثة حول تكلفة العمل لوحدة الإنتاج في الصناعات التحويلية، ولكن بالاستناد إلى قاعدة بيانات اليونيدو (INDSTAT3 2006 ISIC Rev.2) فإنه يمكن دراسة سلوك أداء قطاع الصناعات التحويلية ضمن عينة واسعة من الدول لتحديد مدى أهمية اتجاهات تكلفة العمالة النسبية، الإنتاجية النسبية و الفعالية الإنتاجية للصناعات التحويلية العربية. ولغرض دراسة مدى تنافسية قطاع الصناعات التحويلية العربية في الأسواق الدولية، فقد تم تجميع بيانات لـ 129 دولة حول قطاع الصناعات التحويلية، تغطي الفترة 1981-2003 و تشمل الأجور (W) و الإنتاج (Y) و التشغيل (L) و عدد المنشات الصناعية (E) و كذالك صادرات السلع المصنعة (X) مع ملاحظة أن العينة غير

متوازنة (Unbalanced Panel) من حيث الفترة الزمنية، التي تتغير من دولة لأخرى حسب توفر البيانات. و تم استخدام قاعدة البيانات هذه لتقدير دالة إنتاج إجمالية لتقييم حدود الإنتاج الدولية القصوى[21] و التي تمثل نطاق الفعالية الإنتاجية التي تحدد مجال المنافسة الدولية لقطاع الصناعات التحويلية.

جدول رقم (4) مؤشرات أداء الصناعات التحويلية

الدولة	متوسط إنتاج المنشأة الصناعية، مليون دولار أمريكي	حصة الأجور من الإنتاج(%)	الإنتاجية دولار أمريكي	معدل الأجور دولار أمريكي	نسبة الصادرات المصنعة الإنتاج قطاع الصناعات التحويلية	نسبة صادرات السلع المصدرة من إجمالي الصادرات السلعية
الجزائر	0.31	0.45	9404	3646	6.5	2.8
شيلي	6.56	0.18	44583	8081	14.6	11.7
مصر	0.86	0.44	5165	1669	16.5	26.8
ايرلندا	3.32	0.25	94705	23347	-	71.5
الأردن	0.07	0.24	12635	3069	76.2	50.7
كوريا	1.39	0.24	60715	14141	90.1	91.8
الكويت	0.59	0.23	43862	9973	33.8	26.7
المغرب	1.75	0.39	10231	3826	51.5	52.1
عُمان	1.46	0.20	31138	5742	85.5	15.3
قطر	0.42	0.20	3970	7653	-	13.8
السعودية	2.73	0.25	40489	10413	36.7	10.8
جنوب أفريقيا	0.85	0.56	13583	7631	48.9	47.0
السودان	0.05	0.13	9879	1318	90.4	77.0
سوريا	0.03	0.34	28268	7117	27.5	13.2
تونس	0.36	0.35	13761	4762	61.4	71.7
الإمارات	0.89	0.48	16838	7565	-	-
اليمن	0.01	0.16	8128	1260	9.01	1.2
البرتغال	0.35	0.46	19170	8760	-	82.5
متوسط الدول العربية	0.64	0.32	20832	5577	38.9	
متوسط العينة	1.62	0.36	23412	8770	38.6	
القيمة القصوى	64.1	1.25	217315.0	44846	99.7	
القيمة الدنيا	0.01	0.03	292.0	213	0.27	

المصدر: قاعدة بيانات اليونيدو الصناعية.INDSTAT3 2006 ISIC Rev.2

تشير بيانات اليونيدو المجمعة لـ 129 دولة خلال الفترة 1981-2003، و الملخصة في الجدول رقم (4) أن متوسط تكلفة الأجور للقيم المضافة بلغت 0.36 وتتراوح بين قيم قد تفوق الإنتاج وقيم قد تنخفض إلى حدود 3%. و بالرغم من أن المتوسط العربي أقل من متوسط العينة و بشكل معنوي، إلا أن هذه النسبة ترتفع في كل من الجزائر ومصر والإمارات والمغرب وتونس مقارنة بالمستوى المنخفض في كل من تشيلي وكوريا وايرلندا، بالرغم من ارتفاع معدلات الأجور في قطاع الصناعات التحويلية في هذه الدول. وتمكنت دول المقارنة من تخفيض تكاليف العمل بفضل معدلات الإنتاجية المرتفعة. في واقع الأمر لا يختلف متوسط الإنتاجية العربية في قطاع الصناعات التحويلية عن متوسط عينة الدول بشكل معنوي و إحصائي، ولكن بمقارنة الأداء النسبي، فان أفضل مستوى عربي مسجل هو في الكويت، الذي هو في الأساس ناجم عن ارتفاع القيم المضافة في قطاع الصناعات البتروكيماوية، ولا يمثل ذلك سوى خمس الإنتاجية القصوى المسجلة ضمن العينة. ومن تحليل البيانات الأولية يظهر أن ارتفاع معدل الأجور لا يشكل عائقا على تفاقم تكلفة الأجور، وذلك نظراً للارتباط القوي بين الإنتاجية ومعدل الأجور، الذي وصل إلى 83% و بشكل معنوي و مرتفع. كما أن علاقة الانحدار قوية بين الإنتاجية و معدل الأجور:

$$Ln(\frac{Y_{it}}{L_{it}}) = -\frac{3.67}{(0.012)} + \frac{0.74}{(0.017)} Ln(\frac{W_{it}}{L_{it}}) + \frac{0.2}{(0.07)} Ln(\frac{W_{it}}{L_{it}}) * D_{arab} \ldots.(2)$$

$$\overline{R}^2 = 0.95$$

$$N = 1493$$

تدل هذه العلاقة على وجود ما يسمى بأجور الفعالية، والتي تسمح للمؤسسة برفع الإنتاجية، مما يسمح لها في المحصلة برفع معدل أرباحها. ويلاحظ من المعادلة أعلاه أن أثر ارتفاع الأجور على الإنتاجية في الدول العربية أعلى بمرونة تعادل 0.76 مقارنة ب 0.74 لباقي الدول. إن نسبة الأجور في الناتج من الصناعات التحويلية هي في الأساس نسبة معدل الأجور على الإنتاجية:

$$\frac{W}{Y} = \left(\frac{W}{L}\right) \div \left(\frac{Y}{L}\right) \ldots..(3)$$

وبالتالي فإن ارتفاع معدل الأجور بسرعة أعلى من ارتفاع الإنتاجية يؤدي إلى ارتفاع نسبة الأجور في الناتج. وبأخذ اللوغاريتم وحساب التغير بين فترتي المعادلة أعلاه:

$$\Delta In\left(\frac{W}{Y}\right) = \Delta In\left(\frac{W}{L}\right) - \Delta In\left(\frac{Y}{L}\right) \ldots(4)$$

أي أن انخفاض التكلفة مقاساً بنسبة الأجور في القيمة المضافة سيتحقق عندما يكون معدل تغير الإنتاجية أعلى من معدل الأجور، أي أن سياسات رفع الأجور التي تؤدي إلى الإنتاجية يؤدي بالنهاية إلى تقليل التكلفة. تشير نتائج الجدول رقم (5) إلا أن متوسط تكلفة وحدة العمل قد انخفضت بمعدل 1.7 سنويا، و هو تقريبا ضعف معدل الانخفاض العالمي، ويرجع ذلك أساسا لانخفاض معدل الأجور بالرغم من انخفاض معدل نمو الإنتاجية مقارنة بدول العينة. و بالرغم من هذا التفوق النسبي في التحكم في الأجور، فان معدل نمو إنتاج قطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية هو تقريبا أقل بـ 1% أقل من المتوسط العالمي.

جدول رقم (5) مصادر تغير التكلفة في قطاع الصناعات التحويلية

الدولة	التغير في التكلفة	التغير في الإنتاجية	التغير في معدل الاجور	معدل نمو إنتاج الصناعات التحويلية	معدل نمو الصادرات التحويلية
الجزائر	-1.39	-5.14	-6.53	-5.14	14.5
مصر	-4.49	4.40	-0.08	4.40	9.28
الأردن	-0.99	-0.98	-1.97	-0.98	11.35
الكويت	0.76	-0.37	0.38	-0.37	10.0
المغرب	-2.67	7.21	4.54	7.21	17.50
عُمان	-4.09	8.65	4.55	8.65	6.36
قطر	-5.26	3.25	-2.01	3.25	-
سوريا	-2.80	15.62	12.82	15.62	-
تونس	3.89	-3.56	0.33	-3.56	2.51
اليمن	3.77	-3.23	0.53	-3.23	-
متوسط الدول العربية	-1.76	2.50	0.73	2.50	
متوسط دول العينة	-0.94	3.47	2.53	3.47	12.05

المصدر: تم احتساب الجدول من قبل المؤلف اعتماد على بيانات من قاعدة البيانات الصناعية لليونيدو.

أدى تراجع التصنيع في الجزائر إلى انخفاض الإنتاج الصناعي التحويلي بشكل كبير جداً، حيث وصل الإنتاج إلى 4.5 مليارات دولار في سنة 2005 بعدما كان 6.02 مليار دولارات في سنة 1985. ونتيجة لهذا التحول فقد انخفضت إنتاجية العمل ما بين الفترتين بنسبة 50%، ولكن تراجع معدل الأجور بمعدل 56% أدى إلى انكماش كتلة الأجور في الناتج بنسبة 15%، وهذا لا يعبر عن تحسن تنافسية الصناعات التحويلية في الجزائر بقدر ما يعكس من تراجع وتدهور في النمو. وقد حصلت نفس الظاهرة في الأردن، لكن بمعدل تراجع أقل. أما في تونس واليمن فقد أدى تراجع الإنتاجية مع ثبات معدل الأجور إلى ارتفاع تكاليف و حدة العمل

وتراجع الإنتاج، أما مصر، فقد كان انخفاض تكلفة العمل في الإنتاج ناجماً عن ارتفاع الإنتاجية مع بقاء معدل الأجور ثابتاً. أما في الكويت، فقد كان فإن الأمر مغايراً، حيث ارتفعت تكلفة وحدة العمل جراء ارتفاع الأجور وتراجع الإنتاجية. و حققت كل من عمان و المغرب و سوريا و قطر معدلات نمو إنتاجية مرتفعة أعلى من تغير معدلات الأجور، نجم عنها نمو قوي في إنتاج قطاع الصناعات التحويلية.

تقوم المؤسسة باستخدام الموارد المتاحة لها لإنتاج السلع، وقد لا تحقق هذا الإنتاج بنفس الفعالية التي تقوم بها المؤسسات المنافسة لها، وذلك لعدة أسباب متعلقة بعدة عوامل قد تكون راجعة للمؤسسة نفسها أو للبيئة الخارجية المحيطة بها، والتي تؤثر مباشرة سواء في أسعار عوامل الإنتاج أو في جودة المدخلات الأساسية لعملية الإنتاج. وينجم عن انخفاض فعالية الإنتاج تراجع في تنافسية المؤسسة، وذلك لارتفاع تكاليف الإنتاج الناجم عن هدر الموارد وانخفاض الإنتاجية وعدم استغلال الطاقات الإنتاجية بشكل أمثل[22].

إن حساب فعالية التقنية للإنتاج عملية معقدة تتطلب تقدير منحنى حدود إمكانات الإنتاج، وحساب الإنتاج الأقصى الممكن تحقيقه بما هو متوفر من عناصر الإنتاج، والذي يمكن أن تحققه المؤسسة بأدنى تكاليف ممكنة للحصول على مستوى إنتاج محدد. ونظراً للاهتمام بالتنافسية في الأسواق الدولية فإنه يمكن افتراض وجود حدود إنتاج عالمية تحدد الفعالية النسبية للمؤسسة في الأسواق الدولية. يتم عادة تقدير هذه الفعالية باستخدام إحدى منهجيات الفعالية المعروفة، إما بالحدود العشوائية أو بمنهج تغليف البيانات[23]. وبافتراض دالة إنتاج كوب-دوجلاس، وبافتراض أن إنتاج قطاع الصناعات التحويلية يتحدد برأس المال والعمل[24] وبتجميع بيانات قطاع الصناعات التحويلية لـ 129 دولة للفترة 1983-2003، فقد تم تقدير نموذج حدود إنتاج عشوائي باتباع منهج Aigner, Lovel and Shmidt (1977) و Meeusen and Van Den Broeck (1977) وكذلك باتباع منهج Pitt and lee (1981) الذي طور حساب الفعالية في حال وجود بيانات مقطعية وزمنية حسب النموذج التالي:

$$Log(y_{it}) = X_{ic}\beta + V_{it} - U_{it} \quad (5) \qquad \begin{matrix} i = 1,....N \\ t = 1,...T \end{matrix}$$

حيث أن y_{it} تمثل الإنتاج للوحدة i والفترة t و x_{it} هي مصفوفة عوامل الإنتاج (المدخلات) و β تمثل متجهاً لمعلمات غير معروفة يتم تقديرها، V_{it} هو متغير عشوائي يفترض أنه يتبع التوزيع الطبيعي ومستقل ومتجانس بتباين ثابت σ_v^2 أما U_{it} فتمثل الفاعلية التقنية Battese and Coelli (1988, 1992) ، 1993، 1995 ويفترض أن له توزيع طبيعي متبور وبتباين σ_u^2 و باتباع Battese and Corra (1977) يفترض أن التباين الإجمالي محدد كالتالي: $\sigma^2 = \sigma_u^2 + \sigma_v^2$ و كذلك $\gamma = \frac{\sigma_u^2}{\sigma_v^2 + \sigma_u^2}$ كذلك نفترض حالة بيانات مقطعية زمنية غير متوازنة(Unbalanced Panel) وكذلك نفترض ان مستويات الفعالية تتغير مع الزمن والوحدات الإنتاجية أي:

$$U_{it} = Z_{it}\delta \quad (6)$$

حيث أن Z_{it} هو مصفوفة (Mx1) متغيرات، التي تؤثر في مستويات فعالية المؤسسة. وبتوليف النموذج واحد (5) و (6) وبافتراض أن U_{it} موزع توزيع طبيعي متبور وأن V_{it} توزيع طبيعي متساو ومستقل بتباين ثابت، فقد تم حساب دالة أعظم احتمال تم حلها رقمياً[25] لحساب مؤشرات الفعالية الفنية:

$$TE_{it} = \frac{y_{it}}{\exp(X_{it}\beta)} = \frac{\exp(X_{it}\beta - U_{it})}{\exp(X_{it}\beta)} = \exp(U_{it}) \qquad (7)$$

وبافتراض أن دالة الإنتاج من نوع كوب دوجلاس، حيث أن القيم المضافة لقطاع الصناعات التحويلية يتحدد بمستوى العمالة وراس المال، وكذلك بافتراض أن الإنتاج الكلي يتحدد بالعمل وراس المال والاستهلاك الوسيط(IC). أما مستوى الفعالية في القطاع فقد افترض أنه يتبع الاتجاه العام والإنتاجية ومعدل الأجور وحصة الأجور في الإنتاج ومتوسط إنتاج المؤسسة. يلخص الجدول رقم (7) نتائج تقدير دالة حدود الإنتاج القصوى على عينة غير متوازنة مكونة من 1474 مشاهدة لـ 129 دولة على مدى 23 سنة. تم تقدير النموذج رقم (1) بافتراض ثبات الفعالية التقنية للإنتاج عبر الزمن (time invariant) ويعطي النموذج نتائج مقبولة ومعنوية، وتم تقدير مرونة العمل ب 0.79 و راس المال بـ 0.30، و هي مقاربة لما هو متداول في الأدبيات. وقد بلغ متوسط الفعالية التقنية للإنتاج 0.33، الذي لا يختلف جذريا في حالة افتراض أن الفعالية تتغير مع الزمن وتتبع اتجاه زمني (نموذج رقم 2)، كما أن النموذج أقوى من ناحية قوته التفسيرية، حيث أن تباين الخطأ اقل منه في النموذج رقم (1). وتختلف نتائج تقدير نتائج الفعالية التقنية في النموذج رقم(3)، وذلك لأن طريقة تقديرها قد اعتمدت عل افتراض أن الفعالية التقنية ثابتة، وأن دالة الإنتاج مفسرة على أساس الإنتاج الإجمالي وإضافة متغير الاستهلاك الوسيط كعامل إنتاج. و بالرغم من انخفاض تباين خطأ المتغير العشوائي، إلا أن توصيف دالة الإنتاج بهذا الشكل لم يعط نتائج مرضية في ما يخص تقدير مرونات عوامل الإنتاج. وعند توصيف مستوى الفعالية على أنها تتأثر باتجاه عام و كذلك بقدرة المؤسسة على تحسين الإنتاجية و تقليل التكاليف بالإضافة إلى استغلال وفورات الإنتاج، فان نتائج التقدير لم تكن متسقة في حالة افتراض أن المتغير التابع هو القيم المضافة. أما في حالة الإنتاج الكلي (نموذج رقم 4)، فبالرغم من دلالة ومعنوية النتائج إلا أن إشاراتها لا تتوافق مع توقعات نظرية الإنتاج، وربما ينجم عن الارتباط القوي بين المتغيرات المفسرة للفعالية الإنتاجية. ولتفادي اثر الارتباط المتعدد بين المتغيرات المفسرة فقد تمت تجربة عدة نماذج بمتغيرات جزئية (نموذج رقم 5-8)، حيث أن الفعالية التقنية محددة بمتغيرات الأداء الإنتاجي، وهي كلها معنوية و لها إشارات صحيحة و تتأثر إيجابا بتحسن الإنتاجية، بينما تتراجع مع تزايد التكاليف، بينما لا يوجد اثر معنوي لاقتصاد الحجم على الفعالية التقنية للمؤسسة.

وعلى هذا الأساس، فقد تم استخدام تقدير الفعالية الإنتاجية من هذه النماذج في تقدير محددات الصادرات من السلع المصنعة التي أعطت كلها نتائج متقاربة. تظهر تقديرات مستوى الفعالية المقدرة والملخصة في الجدول رقم (6) أن مستويات الفعالية التقنية في قطاع الصناعات التحويلية العربية منخفضة، وهي في المتوسط بحدود الثلث من إجمالي حدود الإنتاج الأقصى، الأمر الذي يجعل عملية التنافس في الأسواق

الدولية في غير صالح هذه الدول. ومن الملاحظ أن هذه الفعالية ترتفع نسبيا في دول الخليج العربية بمتوسط 0.42 مقابل 0.22 في باقي الدول العربية. وذلك راجع إلى ما تتمتع به الدول الخليجية من ببيئة تنافسية أفضل من باقي الدول العربية، كما هو موثق في تقرير التنافسية العربية و تقرير التنافسية العالمي[26] وكذلك لان قطاع الصناعات التحويلية في هذه الدول يعتمد على توظيف العمالة الوافدة في ظل سوق عمل محدودة القيود، مما يسمح للمنتجين التحكم في الأجور ورفع مستويات الإنتاجية.

جدول رقم (6) نتائج تقدير متوسط فعالية الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية

	نموذج (2)	نموذج (4)	نموذج(6)	نموذج(7)	نموذج(8)	نموذج(9)	متوسط
الجزائر	0.23	0.41	0.24	0.21	0.20	0.24	0.26
مصر	0.18	0.36	0.18	0.07	0.09	0.18	0.18
الأردن	0.22	0.37	0.22	0.31	0.16	0.22	0.25
الكويت	0.49	0.54	0.49	0.76	0.41	0.49	0.53
المغرب	0.24	0.40	0.24	0.13	0.13	0.24	0.23
عُمان	0.50	0.53	0.50	0.63	0.29	0.50	0.49
السعودية	0.57	0.60	0.57	0.78	0.39	0.57	0.58
قطر	0.50	0.66	0.50	0.81	0.36	0.50	0.56
السودان	0.18	0.35	0.18	0.17	0.09	0.18	0.19
سوريا	0.21	0.37	0.21	0.44	0.23	0.21	0.28
تونس	0.25	0.40	0.25	0.21	0.18	0.25	0.26
الإمارات	0.36	0.46	0.36	0.39	0.23	0.36	0.36
اليمن	0.13	0.30	0.13	0.14	0.08	0.13	0.15
الدول العربية	0.31	0.44	0.31	0.39	0.22	0.31	0.33

وكما هو واضح من الجدول رقم (6) فإن نسب فعالية الإنتاج في القطاع الصناعي التحويلي العربي متفاوتة ما بين الدول العربية، فهي منخفضة بشكل كبير في كل من مصر واليمن ومرتفعة نسبياً في كل من الجزائر والمغرب وتونس والأردن. ولدراسة أثر فعالية الإنتاج على التوجه نحو التصدير فقد تم تقدير معادلة خطية تربط بين نسبة الصادرات المصنعة من إنتاج قطاع الصناعات التحويلية بافتراض أن هذه النسبة تزداد كلما ارتفعت فعالية الإنتاجية والإنتاجية واقتصاد الحجم، وتنخفض هذه النسبة كلما ارتفعت تكاليف العمل وكلما ارتفع معدل الأجور.

$$\left(\frac{X_{it}}{Y_{it}}\right) = \alpha + \alpha_i + \beta_1 (EF_{it}) + \beta_2 \left(\frac{Y_{it}}{L_{it}}\right)$$

$$+ \beta_3 \left(\frac{W_{it}}{L_{it}}\right) + \beta_4 \left(\frac{W_{it}}{Y_{it}}\right) + \beta_5 \left(\frac{Y_{it}}{E_{it}}\right) + \beta_5 \left(\frac{Y_{it}}{GDP_{it}}\right) + \delta_t + \varepsilon_{it} \ldots (8)$$

وقد تم تقدير المعادلة بافتراض نموذج مدمج لبيانات 65 دولة وعبر 20 (1983-2003) سنة مما يعطي 535 مشاهدة، كذلك تم افتراض ثبات (غير عشوائي) أثر الدول و كذلك ثبات أثر الزمن بإضافة متغير دمية لكل دولة ولكل فترة زمنية. أظهرت نتائج التقدير المقدمة في الجدول رقم(8) أن حصة الإنتاج المصدر يتأثر بأداء المؤسسة الداخلي، وتعتبر النتائج مستقرة تحت الفرضيات المختلفة المتعلقة بأثر عدم تجانس العينة. فبتقدير النموذج أعلاه دون الأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس (نموذج رقم 4)، فإن جودة التقدير غير مرتفعة، بالإضافة إلى أن إشارة متغيرات التكلفة والإنتاجية ومعدل الأجور وحجم الغلة كلها خاطئة، وعند الأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس وبافتراض أنها عشوائية، فان النموذج يعطي إشارات صحيحة لهذه المتغيرات، لكن القوة التفسيرية للنموذج ضعيفة، بالإضافة إلى رفض فرضية عشوائية عدم تجانس الحد الثابت باستخدام اختبار(1988) Hausman.

جدول رقم (7): نتائج تقدير دالة التصدير- قطاع الصناعات التحويلية

	نموذج (1)	نموذج (2)	نموذج (3)	نموذج (4)	نموذج (5)
α	23.49 (3.76)	29.02 (5.06)	26.77 (3.90)	16.06 (3.13)	23.26 (3.06)
$(\frac{Y_{it}}{GDP_{it}})$	39.02 (3.93)	20.28 (2.30)	20.24 (2.65)	40.95 (2.63)	31.86 (3.29)
(EFF_{it-1})	0.71 (2.54)	0.62 (2.25)	0.63 (2.07)	0.78 (3.97)	0.73 (2.69)
$(\frac{W_{it}}{Y_{it}})$	*-12.28 (1.70)	-18.95 (2.60)	-15.49 (1.98)	7.51 *(0.75)	-8.16 *(1.57)
$(\frac{Y_{it}}{L_{it}})$	*262.36 (1.99)	182.98 (2.72)	377.44 (3.16)	-66.96 3.84)	*218.28 1.73)
$(\frac{W_{it}}{L_{it}})$	-5.70 (3.63)	-	-3.86 (2.35)	24.92 (6.78)	*-1.79 (0.88)
$(\frac{Y_{it}}{E_{it}})$	1.87 (2.75)	-	-	-0.55 •(0.65)	0.96 *(1.26)
$\overline{R}^2$	0.83	0.82	0.83	0.26	0.06
F	37.82	38.46	38.0	32.13	6.83
$\hat{\sigma}$	12.17	12.28	12.21	25.28	12.67
DW	0.50	0.50	0.49	0.16	0.39
AIC	7.96	7.97	7.96	9.31	-

يظهر في كل المعادلات أن حجم قطاع الصناعات التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الفعالية يبقيا معنويين وموجبين مهما كانت فرضيات النموذج. وعند تغيير فرضية عدم التجانس إلى اعتبارها ثابتة بين الدول والفترات الزمنية، فإن النماذج (3-1) تعطي نتائج مقبولة، وتدل على أن فعالية الإنتاج والأداء الجيد للمؤسسة يزيدا من توجهها إلى دخول سوق التصدير. فمثلا يظهر من النموذج رقم (3)

أن حصة الصادرات من ناتج قطاع الصناعات التحويلية يزداد بنسبة 2% كلما ارتفعت حصة إنتاج القطاع من الإنتاج المحلي الإجمالي بنسبة 1%،و هو أقوى نسبياً من أثر تحسين الفعالية التقنية للإنتاج، التي ترفع حصة التصدير بنسبة 0.63% لكل 1% زيادة في مستوى فعالية الإنتاج التقنية. أما ارتفاع الإنتاجية بنسبة 1% فإنه يرفع التوجه نحو التصدير بنسبة 0.3%، وارتفاع معدل الأجور يقلل التوجه نحو التصدير بنسبة 3.86%.

وباستخدام دالة الانحدار رقم(3) لعينة الدول المدرجة في التقدير، فقد تم حساب مساهمة العوامل المؤثرة في التوجه نحو التصدير، وذلك بمفاضلة المعادلة رقم (8) مقارنة بمتوسط قيم العينة للحصول على أثر كل متغير في تفسير معدل التصدير للناتج في قطاع الصناعات التحويلية لكل دولة عربية، مقارنة بأداء متوسط العينة. تشير النتائج إلى أن معدل التصدير في الدول العربية يقل عن متوسط العينة بمقدار 28% ويصل إلى حد أقصى قدره 42% في حالة اليمن. وحسب المعادلة المقدرة، فان هذا التراجع ناجم عن انخفاض تنمية قطاع الصناعات التحويلية بمقدار 6%،بينما تساهم قلة استغلال وفورات الحجم بنسبة 2% وفرق الإنتاجية بنسبة 16%، ومعدل الأجور بمعدل 8% ومعدل الفعالية بنسبة 2%. هذا الأداء المتواضع يفسر تراجع حصة تصدير إنتاج السلع المصنعة في العديد من الدول العربية، وسجل أهم تراجع في الجزائر بمعدل مستوى 33% ومصر بمعدل 22% و سوريا بمعدل 11.07% واليمن 29.54%، بينما ارتفع اتجاه التصدير بقوة في كل من عمان والأردن وتونس والمغرب.

الخاتمة

تواجه معظم الدول العربية تحديات التحول إلى اقتصاد عصري قادر على النمو المستدام و السريع لرفع رفاهية السكان. و بالرغم من نجاحات نموذج التوجه نحو التصدير في دول جنوب شرق آسيا، إلا أن حظوظ نجاحه تبقي قليلة في المنطقة العربية.يري Noland (2005) و Weiss(2005) أن تجربة دول جنوب شرق آسيا يصعب إعادتها،ذلك أنه في ظل العولمة لم يعد بإمكان الدول استخدام السياسات الصناعية المروجة للتصدير وحماية الصناعات المحلية و نقل التقانة، حيث أن دول جنوب شرق آسيا تتمتع بمخزون رأس مال بشري قوي ساهم في تسهيل عملية التحول الصناعي و رفع الإنتاجية. تبين من هذه الورقة أن التحول الهيكلي و عملية التصنيع في معظم الدول العربية بطيئة و لا زال يغلب الطابع الأولى على الاقتصادات العربية. وحتى الدول التي تعتبر ذات اقتصادات متنوعة، فان تطور قطاع الصناعات فيها لازال هشا من ناحية مستوى تطوره، ويعاني من قلة فعاليته وارتفاع تكاليفه. إذا كانت الدول العربية تراهن على تدعيم تنافسيتها في الأسواق الدولية و فق المنهج الليبرالي الحديث المعتمد على التفوق و فق المنافسة و التنمية الذاتية للقطاع الخاص، فان مؤشرات الفعالية والأداء النسبي في الأسواق الدولية تدل على قصور واضح في أغلب الدول العربية، وربما يحتاج تطوير القدرة التنافسية الرجوع مجددا إلى السياسة الصناعية لبناء الجهاز الإنتاجي قبل الحديث عن تنافسية قطاع الصناعات التحويلية و فق معايير الأداء.

جدول قم (8): نتائج تقدير فعالية إنتاج الصناعات التحويلية

المتغير التابع	1 VA	2 VA	3 Output	4 Output	6 VA	7 VA	8 VA	9 VA
α	10.50 (46.76)	10.76 (26.52)	16.3 (25.6)	4.50 (52.97)	10.58 (32.39)	8.86 (62.95)	10.97 (97.82)	10.67 (32.39)
$Ln(L_{it})$	0.79 (35.44)	0.83 (35.28)	0.078 (10.51)	0.21 (11.95)	0.26 (10.95)	-0.04 (1.87)•	0.018• (1.81)	0.84 (34.81)
$Ln(K_{it})$	0.30 (14.56)	0.27 (11.99)	0.008 (24.2)	0.07 (4.64)	0.84 (34.82)	1.20 (52.46)	1.03 (100.3)	0.28 (11.9)
$Ln(IC_{it})$		-	0.09 (176)	0.71 (164.60)	-	-	-	-
δ_0	-	1.40 (3.68)	-	4.14 (44.54)	1.62 (5.09)	16.34 (60.03)	-8.75 (67.5)	16.5 (5.08)
Trend	-	-0.02 (4.15)	-	0.001* (0.51)	-0.03 (4.37)	00.16 (1.82)*	-0.016 (8.55)	-0.025 (4.37)
$Ln(\frac{Y_{it}}{L_{it}})$	-	-	-	-0.43 (12.59)	-	1.58 (68.31)	-	
$Ln(\frac{W_{it}}{L_{it}})$	-	-	-	-0.37 (17.03)	-0.56 (2.29)	-	-0.812 (66.8)	
$Ln(\frac{W_{it}}{Y_{it}})$	-	-	-	0.16 (14.32)	-		-	-0.55 (2.28)
$Ln(\frac{Y_{it}}{E_{it}})$	-	-	-	-0.07 (4.49)	-	-	-	
σ^2	2.71 (8.08)	1.03 (8.00)	0.0872 (7.89)	0.003 (27.7)	1.04 (8.59)	0.34 (6.18)	0.161 (25.5)	1.03 (8.58)
γ	0.94 (128.45)	0.68 (9.05)	0.904 (67.7)	1.00 (48.15)	0.69 (9.93)	0.59 (24.6)	0.309 (2.28)	0.694 (9.93)
Average Efficiency Score	0.334	0.344	0.788	0.470	0.348	0.370	0.280	0.348
Log Likelihood	-0.98E+03	$-0.198x10^4$	1.21E+03	2.05E+03	$-0.19x10^4$	$-0.1x10^4$	$-0.70x10^3$	-0.98E4

جدول رقم (9): العوامل المؤثرة في أداء تصدير قطاع الصناعات التحويلية العربية متوسط للفترة (1982-2003)

الدول	معدل تغير حصة التصدير	مساهمة الفعالية	مساهمة حصة الاجور والناتج	مساهمة معدل الاجور	مساهمة الإنتاجية	مساهمة حجم المؤسسة	حصة قطاع الصناعات التحويلية
الجزائر	-36.11	-6.56	-10.15	-8.43	-3.45	-2.45	-5.07
مصر	-31.28	-5.57	-10.05	-6.47	-5.64	-1.42	-2.13
الأردن	-29.43	-5.06	-7.67	-7.09	-2.93	-2.90	-3.78
الكويت	-12.03	14.09	-8.01	-11.07	5.95	-1.92	-11.07
المغرب	-30.09	-9.58	-9.35	-6.95	-4.68	0.05	0.42
عُمان	-17.21	8.63	-7.02	-8.28	2.49	-0.30	-12.73
سوريا	-22.85	0.33	-8.75	-8.40	-1.34	-2.97	-1.72
تونس	-28.33	-6.62	-9.09	-7.57	-2.77	-2.34	0.06
الإمارات	-32.07	-2.82	-10.40	-9.32	+0.74	-1.37	-8.90
اليمن	-41.76	-10.22	-6.45	-5.72	-4.00	-3.00	-12.37
متوسط العينة لـ 129 دولة	38.63	0.453	0.369	8.769	23412	1.63	17.64

الهوامش

(1) تشير قاعدة بيانات الأونكتاد إلى أن معدل نمو دخل الفرد في الأجل الطويل (المتوسط السنوي للفترة 2004–1970) في دول شمال أفريقيا كان فقط 1%، بينما كان 0.2% في دول غرب آسيا. وكان معدل النمو مرتفعاً نسبياً في كل من مصر وتونس والمغرب وعمان محصوراً بين 1.5–2.7%، بينما كان متواضعاً في كل من الجزائر والسودان وموريتانيا والبحرين والأردن وسوريا، حيث كان يتراوح بين (0.2-1.2) وتراجع في باقي الدول. وفي المقابل وصل معدل النمو خلال نفس الفترة 6% في كوريا و4.1 في ماليزيا و5.1 في سنغافورة.

(2) تشير بيانات منظمة العمل الدولية إلى أن معدل البطالة في سنة 2006 في منطقة الشرق الأوسط (12.1) وشمال أفريقيا (11.5)، وذلك مقارنة بالمتوسط العالمي 6.3% و3.6 في شرق آسيا لنفس السنة، أما بطالة الشباب فقد بلغت 24.6% في الشرق الأوسط و25.7% في دول شمال أفريقيا مقارنة بـ 13.2% للعالم و7.5% لشرق آسيا. وارتفعت معدلات بطالة الإناث الشباب إلى أكثر من 30% في المنطقة مقارنة بـ 11% على المستوى العالمي.

(3) تمتاز المنطقة بانخفاض الفقر المطلق المحسوب بدولار واحد بالقوة الشرائية المعادلة، حيث وصل معدل الفقر في الدول العربية إلى 2.4% لسنة 2001 مقارنة 14.9% في شرق آسيا و31.3% في جنوب آسيا. (Chen and Ravallion, 2004). ولكن باعتماد خط فقر أكثر واقعية، فإن معدل الفقر في المنطقة العربية يرتفع إلى 23% مقارنة بمتوسط عالمي 53%. وترتفع هذه المعدلات بحدة في الدول العربية ذات الدخل المنخفض، بينما تعاني الدول العربية متوسطة الدخل من ظاهرة تفشي الفقر ولكن بشكل متفاوت.

(4) بالرغم من انخفاض معدلات النمو الديمغرافي في أغلب الدول العربية نتيجة التحول الديمغرافي الناجم عن ارتفاع معدلات تعليم الإناث وارتفاع نسب التحاقها بسوق العمل، لكن معدلات نمو القوة العاملة لا زالت مرتفعة، ذلك لأن دخول سوق العمل يتم بعد18 سنة.

(5) هنالك العديد من المراجع التي تشخص الوضع التنموي العربي المتعلق بأداء السياسات و التحديات التنموية نذكر منها تقارير البنك الدولـــي 2007 .2005 .2004 .2003) MENA Reports) و (2000, 2002) Laabas و (1999) Al Kawaz و 2007) Noland and Pack) (2007) Nugent and Pesaran.

(6) أنظر (2008) Hanson and Robertson حول صادرات الدول النامية من السلع المصنعة في ظل تنامي صادرات الصين.

(7) ترجمة لعبارة Entrepreneurs القادرون على توظيف الموارد المتاحة لغرض الاستثمار الإنتاجي وليس رجال الأعمال الذين قد يركزون نشاطهم على العائد التجاري فقط دون إنشاء قيم مضافة صناعية .

(8) علي العكس تماما، يرى أنصار التيار الليبرالي أن الدعوة لتبني اقتصاد السوق ناجم عن إخفاق الحكومة و ليس إخفاق السوق .

(9) أنظر (2004) Williamson في تاريخ توافق واشنطن.

(10) أنظر (1999) Rodriguez and Rodrik لتقييم نقدي لنظريات التجارة الحرة و دورها في التنمية و (1988) Pack حول دور التجارة في ترويج التصنيع.

(11) تشير بيانات الأونكتاد مثلاً إلى أن معدل الدخل في الدول المصدرة للنفط بلغ 0.6% سنوياً للفترة ما بين 1970-2004، بينما بلغ هذا المعدل 3.7% للدول المصدرة للسلع المصنعة.

(12) يرى التقييم الواسع لإستراتجيات التنمية في الدول النامية خلال الخمسين سنة الماضية (Krueger 1978, 1995 and Michely Papageorgiou, and Choksi, 1991, Noland and Pack 2003, and Bhagwati. 1978) أن إستراتيجية إحلال الواردات تمتاز بفاعلية أقل من إستراتيجية ترويج الصادرات. وهنالك من يعتبر أن هذه المقارنات غير صحيحة حيث أن الدول التي طبقت سياسة ترويج الصادرات لم تتمكن من ذلك إلا بعد قطع أشواط في سياسة إحلال الواردات وكذلك حماية الصناعات وتوجيهها للتصدير بفضل تقليل آثار التحيز ضد التصدير الذي تمتاز به سياسة إحلال الواردات والتي أفرطت في الحماية والاعتماد على الديون الخارجية في تمويل الصناعة دون توفير موارد قادرة على استدامة ميزان المدفوعات.

(13) يري الكثير من الباحثين و خاصة (2003) Ha Joon Chang أنه عبر التاريخ و خاصة التنمية الصناعية الأوروبية خلال الثورة الصناعية و تجربة الدول الصناعية الحديثة كانت حماية الصناعية محورية في عملية التنمية و بدونها لم يكن بالإمكان حدوثها.

(14) هنالك جدل واسع حول مقدرة هذه الدول على النمو السريع، حيث يرى الكثير أن هذه الدول لم تتمكن من النمو بهذه السرعة لإتباعها السياسات الليبرالية المنصوص عليها في توافق واشنطن، بل لتوظيفها سياسات صناعية واعية وتطوير المؤسسات الداعمة للعملية التنموية، وعلى الأخص تنمية رأس المال البشري بقدر كاف، ودعم الإنتاج والاستثمار، والقضاء على التحيز ضد التطوير. أنظر Rodrick (1995, 2005) و Lall, S , Albaladejo, A Morieira, M (2004)، و Lall (2003) حول دور السياسات الصناعية و فحواها في تسريع النمو في دول جنوب شرق آسيا.

(15) أنظر الكتاب الإحصائي السنوي لـ UNCTAD (2008).

(16) يقاس حجم التحيز ضد التصدير بحساب النسبة مابين سعر صرف حقيقي للواردات و الصادرات، الذي اقترحهBhagwati (1978).

(17) بلغت عمليات الاستحداث والاندماج من طرف الشركات متعددة الجنسيات سنة 2007 أكثر من 10145 عملية في العالم كان نصيب الدول النامية منها 1972 عملية وأما في الدول العربية فقد كانت 22 عملية في دول شمال أفريقيا نصفها في مصر وأما في الشرق الأوسط وغرب آسيا فقد بلغت 75.

(18) تعتبر كوريا الجنوبية من بين الدول التي لم تفرط في اعتمادها على الاستثمار الأجنبي في تنميتها، و يشير تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2008 إلى أن مخزون الاستثمار الأجنبي للناتج المحلي الإجمالي قد بلغ 12.3 % لعام 2007 مقابل متوسط 35% لشرق آسيا و 43% لجنوب شرق آسيا.

(19) يقصد بها Global.

(20) تعتبر الدولة منفتحة إذا كان متوسط نسبة الصادرات من الناتج أعلى من النسبة الطبيعية المتوقعة باستخدام نموذج الانحدار.

(21) أنظر Fostner and Isaksson (2002a, 2002b) لقياس الفعالية الإنتاجية على مستوى مجموعة الدول ولاستخدامها في تفسير النمو و الإنتاجية.

(22) فعالية الإنتاج هو أقصى إنتاج ممكن عند مستوى معين من المدخلات وأدنى تكلفة ممكنة بتوليفة المدخلات للحصول على إنتاج محدد.

(23) هناك العديد من المراجع التي توضح طرق تقدير الفعالية باستخدام المناهج المختلفة و يقدم كتاب Coelli, Rao and Battese (1998) مسحا جيدا لهذه الادبيات .

(24) قياس مخزون رأس المال عملية معقدة و ذلك لعدم توفر البيانات. و تم استخدام عدد المنشات الصناعية كمتغير تقريبي لمخزون رأس المال.

(25) تم تقدير النموذج باستخدام برمجية Frontier 4.1 أنظر Coelli (1996) .

(26) علي سبيل المثال في تقرير التنافسية العربية 2009 احتلت قطر المرتبة الأولى تلتها البحرين ثم الكويت ثم السعودية و الإمارات.

المراجع

Aigner, D, Lovell, C and Schmidt, P. (1977), "Formulation and Estimation of Stochastic Frontier Production Function Models", *Journal of Econometrics*, 6, 21 - 37.

Al Kawaz, A (1999) "New Economic Developments and their Impact on Arab Economies" North Holland, Amsterdam.

Bhagwati J (1978), "Anatomy and Consequences of Exchange Control Regimes" Balinger Publishing Company • Cambridge, Massachusetts.

Battese, G.E. and Coelli, T.J. (1988), "Prediction of Firm-Level Technical Efficiencies With a Generalised Frontier Production Function and Panel Data", J*ournal of Econometrics*, 38, 387- 399.

Battese, G.E. and Coelli, T.J. (1992), "Frontier Production Functions, Technical Efficiency and Panel Data: With Application to Paddy Farmers in India", J*ournal Productivity Analysis*, 3, 153- 169.

Battese, G.E. and Coelli, T.J. (1993), "A Stochastic Frontier Production Function Incorporating a Model for Technical Inefficiency Effects", Working Papers in Econometrics and Applied Statistics, No.69, Department of Econometrics, University of New England, Armidale, pp.22.

Battese, G.E. and Coelli, T.J. (1995), "A Model for Technical Inefficiency Effects in a Stochastic Frontier Production Function for Panel Data", *Empirical Economics*, 20, 325- 332.

Battese, G.E. and Corra, G.S. (1977), "Estimation of a Production Frontier Model: With Application to the Pastoral Zone of Eastern Australia", *Australian Journal of Agricultural Economics*, 21, 169 -179.

Chen, S and Ravallion, M (2004), "How the World's poorest Fared since the Early 1980s?", *World Bank Research Observer*, Vol 19, No 2.

Chenery, H and Syrquin, M (1995), " Patterns of Development, 1950 -1970", Published for the World Bank by Oxford University Press.

Coelli, T (1996) "A Guide to FRONTIER Version 4.1: A Computer Program for Stochastic Frontier Production and Cost Function Estimation." Centre for Efficiency and Productivity Analysis. University of New England Australia. Web: http://www.une.edu.au/econometrics/cepa.htm

Coelli, T Rao P and Battese, G (1998), " An Introduction to Efficiency and Productivity Analysis". Kluwer Academic Publishers. Boston/Dordrecht/London.

Forstner H and Isaksson A (2002a), "Productivity, Technology, and Efficiency: An Analysis of the World Technology Frontier When Memory is Infinite", SIN Working Paper No 7, February 2002, UNIDO. Geneva.

Forstner, H and Isaksson A,(2002b)," Capital, Technology or Efficiency? A Comparative Assessment of Sources of Growth in Industrialized and Developing Countries", Discussion Paper No 3 January 2002 Statistics and Information Networks, UNIDO Geneva.

Ha-Joon Chang (2003), "Kicking Away the Ladder: The "Real" History of Free Trade," Foreign Policy In Focus (Silver City, NM: Interhemispheric Resource Center, December 2003.

Hanson, G and Robertson, (2008) "China and the Manufacturing Exports of Other Developing Countries", NBER Working Paper, April.

Hausmann (1988) "Specification Tests in Econometrics," *Econometrica*, 46, 1251-1272.

Havrylyshyn, O Kenzel, P (1997), " Intra-Industry Trade of Arab Countries: An Indicator of potential Competitiveness. IMF Working paper, 1997/ April.

Krueger, A (1978) "Liberalization Attempts and Consequences", Ballinger Publishing Company • Cambridge, Massachusetts.

Krueger, A (1990), " Perspectives on Trade and Development", Harvester Wheatsheaf, New York.

Krueger, A (1995) "Policy Lessons from Development Experience Since the Second World War ", In Handbook of Economic Development, Volume IIIB, Part 9 Policy Reforms, Stabilization, Structural Adjustment and Growth, Chapter 40, pp. 2496-2550. Editore, J Behrman, T.N Srinivasan, Elsevier Science Publisher. North Holland, Amsterdam.

Laabas, B (2002) "Arab Development Challenges of the New Millennium", Ashgate England.

Laabas, B (2000), «Building and Sustaining the Capacity for Social Reforms, Ashgate Publishing Limited, Gower House, England.

Lall, S , Albaladejo, A Morieira, M (2004), «Latin American Competitiveness and the Challenges of Globalization», INTAL-ITD Occasional Paper SITI 05.

Lall, S (2003) «Reinventing industrial strategy: The role of government policy in building industrial competitiveness The Intergovernmental Group on Monetary Affairs and Development (G-24) September 2003.

Meeusen, W. and van den Broeck, J. (1977), "Efficiency Estimation from Cobb-Douglas Production Functions With Composed Error", *International Economic* Review, 18, 435- 444.

Michely, M, Papageorgiou, P Choksi, A.M (1991) " Liberalizing Foreign Trade: Lessons of Experience in the Developing World", Volume 7, Basil Blackwell, Cambridge, Mass.

Noland, M and Pack, H (2003), "Industrial Policies in an Era of Globalization", Washington, Peterson Institute for International Economics.

Noland, M and Pack, H (2005) "The East Asian Industrial Policy Experience: Implications for the Middle East, ECES Working Paper No. 106 December 2005.

Noland, P and Pack, H (2007), "The Arab Economies in a Changing World", Peterson Institute for international Economics, Washington DC.

Nugent, G and Pezaran H (2007), "Explaining Growth in the Middle East", Contribution to Economic Analysis Series, Elsevier Science and technology.

Pack, H (1988), "Industrialization and Trade", In Handbook of Development Economics, Volume I, part 1 : Economic Development – Concepts and Approaches, Chapter 9, pp.334380-, Editors, H Chenery and T.N Srinivasan, Elsevier Science Publisher. North Holland, Amsterdam.

Pitt, M.M. and Lee, L.F. (1981), "Measurement and Sources of Technical Inefficiency in the Indonesian Weaving Industry", *Journal of Development Economics*, 9,43- 64.

Rodrick, D (1995), " Trade and Industrial Policy Reform", In Handbook of Economic Development, Volume IIIB, Part 9 Policy Reforms, Stabilization, Structural Adjustment and Growth, Chapter 45, pp. 29252982-. Editore, J Behrman, T.N Srinivasan, Elsevier Science Publisher. North Holland, Amsterdam.

Rodrik, D, (2005), " INDUSTRIAL POLICY FOR THE TWENTY-FIRST CENTURY ", Harvard University, John F. Kennedy School of Government, http://www.ksg.harvard.edu/rodrik/

Rodríguez, F and Rodrik, D (1999), Trade Policy and Economic Growth: a skeptic's guide to the cross-national evidence, Centre for Economic Policy Research Discussion Paper No. 2143, May 1999.

Sachs, J and Warner. A (1997), " Natural Resource Abundance and Economic Growth", Center for International Development and Harvard Institute for International Development Harvard University, Cambridge MA, November, 1997

Syrquin, M and Chenery, H (1989), "Patterns of Development, 1950 to 1983", World Bank Discussion Paper, No 41.

Syrquin, M (1988), " Patterns of Structural Change", Handbook of Development Economics, Volume I, part 1 : Economic Development – Concepts and Approaches, Chapter 7, pp.203273-, Editors, H Chenery and T.N Srinivasan, Elsevier Science Publisher. North Holland, Amsterdam.

The World Bank (2003), "MENA Development Report: Trade, Investment, and Development in the Middle East and North Africa. Engaging with the World", The World Bank, Washington DC.

The World Bank (2005), "MENA Development Report: Economic Developments and prospects 2005: Oil Booms and Revenue Management", The World bank , Washington, DC.

The World Bank (2007), " MENA Development Report: Economic Developments and prospects 2007: Job Creation in an Era of High Growth", The World bank , Washington, DC.

The World Bank (2009), "World Development Indicators", Internet Based database, The World Bank, Washington DC.

UNCTAD (2008), " UNCTAD Handbook of Statistics 2008", Geneva.

UNIDO (2006), "INDSTAT 3 2006 Rev.2" Electronic Database UNIDO, Geneva. Switzerland.

Williamson, J (2004) "A Short History of the Washington Consensus", Paper commissioned by Fundación CIDOB for a conference "From the Washington Consensus towards a new Global Governance," Barcelona, September 24–25, 2004.

Weiss, J (2005) "Export Growth and Industrial Policy: Lessons from the East Asian Miracle experience ADB Institute Discussion Paper No. 26 February 2005Working Papers N° 169, Julio 2002.

Yeats, A (1996) "Export Prospects Middle Eastern countries A Post-Uruguay Round Analysis". POLICY RESEARCH WORKING PAPER 1571.

Yeats, A.J and Ng, F (2000) "Beyond the Year 2000: Implications of the Middle East's Recent Trade Performance, in Catching up with the Competition: Trade Opportunities and Challenges for Arab Countries. Editors Hoeckman B and Zerrouk, J, The University of Michigan Press, Ann Arbor.